أهمية استقلال القضاء الدستوري عن القضاء العادي في اليمن

يعتبر القضاء الدستوري هو الضمان الفاعل للدساتير في جميع دول العالم والذي يراقب ويصلح أي اعوجاج في تنفيذ الدستور من قبل سلطات الدولة الثلاث (التشريعة–التنفيذية –القضائية).

وبالرغم من اهمية القضاء الدستوري الا اننا في اليمن حتى الان لم يتم الاقرار بالقضاء الدستوري واهميته لذلك لايوجد في اليمن حتى الآن قضاء دستوري بمعنى الكلمة.

قضاء دستوري مستقل عن جميع سلطات الدولة الثلاث مستقل حتى عن السلطة القضائية.

وماتم في اليمن هو فقط انشاء دائرة دستورية تم الحاقها بالقضاء العادي (المحكمة العليا) وتم تشكيلها من مجموعة قضاة متفرقين في دوائر المحكمة العليا التي تعتبر ضمن القضاء العادي. وبحيث اصبح القضاء الدستوري في اليمن تابعاً وملحقاً بالقضاء العادي وغير حيادي وبحيث اصبح دوره مشلولاً وغير مؤثر .

وظهر ذلك جلياً في الصراع بين السلطة التشريعية والقضائية في اليمن في قضية عضومجلس النواب البرطي الذي دخلت السلطة التشريعية والقضائية في صراع كبير لم يتم حسمه بشكل قانوني لعدم وجود جهة تحكم اختصاصات وصلاحيات السلطات الثلاث فالقضاء الدستوري ملحق بالقضاء العادي بدائرة دستورية في المحكمة العليا .

والمفترض ان يكون هناك قضاء دستوري مستقل عن القضاء العادي يكون هو الفاصل وله الرأي الفصل في اختلاف او تعارض بين اختصاصات السلطات الثلاث وبما يؤدي الى قيام كل سلطة بممارسة صلاحيتها واعمالها دون أي تغول على السلطات الاخرى.

فاذا كان هناك صراع بسيط بين السلطة القضائية والتشريعية وكان سيؤدي الى فراغ دستوري بتعطيل السلطة القضائية والتشريعية فان الصراع بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية كبير ومتعدد وكذلك مابين السلطة التنفيذية والتشريعية .

والمفترض ان يتم سرعة انشاء محمكة دستورية عليا في اليمن مستقلة تماماً عن القضاء اليمني، وبهذا يستوجب على القضاء الدستوري ان يكون على مسافة واحدة من سلطات الدول الثلاث بمافيها السلطة القضائية بحيث يكون قضاء مستقلاً عن الجميع وتنبع قوة القضاء الدستوري من حياديته الكاملة عن جميع سلطات الدولة، وبحيث تكون كلمة القضاء الدستوري هي الكلمة الفصل في جميع النزاعات الدستورية في جميع المجالات بفضل حياديته وفهمه الواسع والمقنع للدستور والذي بموجبه يحرس القضاء الدستوري الدستور من أي اخلال .

ولايتأثر القضاء الدستوري باي عمل سياسي بحيث ان أي انحياز لاي طرف سياسي في أي قضية منظورة امام القضاء الدستوري يؤدي الى سحب ثقة المجتمع في القضاء الدستوري والذي يستمد قوته من ثقة الشعب في القضاء الدستوري باعتبارة صمام الأمان لجميع مكونات الدولة .

بالاضافة الى ان وجوب استقلال وحيادية القضاء الدستوري يكون هاما للفصل بين اختصاصات السلطات الثلاث(التنفيذية –التشريعية –القضائية) وتكون هي الضامن لعدم تغول أي سلطة على السلطات الاخرى وتقوم بذلك بناءً على ماهو منصوص في الدستور .

ونجد في الآونة الاخيرة تعالي عدد كبير من اصوات القانونيين المنادين بانشاء قضاء دستوري مستقل وانشاء محكمة دستورية في اليمن في جميع المحافل بما فيها مؤتمر الحوار الوطني الا ان بعض المتابعين يؤكدون ان القضاء الدستوري غير مرغوب به في اليمن من قبل قيادات السلطات الثلاث لان القضاء الدستوري سيكون هو المهيمن على جميع السلطات الثلاث

وتاريخ اليمن مليء بالتجارب العملية لتغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية وكذلك محاولة تغول السلطة القضائية على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وايجاد قضاء دستوري سيمنع كل سلطة من التغول على السلطات الاخرى .

وسيحدد مسؤولية كل سلطة واختصاصات كل سلطة في مواجهة السلطات الاخرى .

بالاضافة الى الحماية الحقيقية لنصوص الدستور وبما سيغل يد السلطات الثلاث في خرق نصوص الدستور والتلاعب بها .

وبنظرة بسيطة الى اختصاص المحكمة الدستورية العليا في مصر نجد ان اختصاصاتها الهامة تتركز في التالي :

1. الرقابة على دستورية القوانين واللوائح.
2. تفسير النصوص التشريعية التي تثير خلافاً في التطبيق.
3. الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي.
4. الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين.

وبهذا يكون القضاء الدستوري المصري هو صاحب الاختصاص في حراسة الدستور المصري ويمارس صلاحيات الرقابة على القوانين واللوائح وغيرها من الصلاحيات المنوط بها المنصوص عليها في الدستور على جميع سلطات الدولة بما فيها السلطة القضائية واحكام القضاء الدستوري المصري تزخر باحكام دستورية ضد السلطة القضائية وحجمت من تغول السلطة القضائية على سلطات الدولة الاخرى .

فكما هو معروف ان الدستور هو عقد اجتماعي بين الشعب والسلطة يقوم الشعب بمنح السلطة صلاحيات واسعة مقابل قيامها بواجباتها الدستورية وتمارس السلطة سلطاتها عبر سلطاتها الثلاث (التشريعية – التنفيذية – القضائية) وعند التطبيق العملي للدستور ينشأ تعارض بين صلاحيات السلطات الثلاث وتتدخل كل سلطة في صلاحيات واختصاصات السلطات الاخرى .

وهنا يكون دور القضاء الدستوري هو الدور المحوري والفاصل لتطبيق نصوص الدستور وتحديد صلاحيات جميع السلطات الثلاث وبما يؤدي الى عدم تغول أي سلطة على صلاحيات السلطات الاخرى.

وفي الاخير:

آمل من جميع القانونيين التكاتف وتوحيد الرؤية لانشاء قضاء دستوري وايجاد محكمة دستورية في اليمن كاملة الصلاحيات ومستقلة استقلالا حقيقياً عن جميع سلطات الدولة الثلاث بمافيها السلطة القضائية وعدم الموافقة والتوافق على انشاء قضاء دستوري غير كامل الصلاحيات ومقيد بقيود سياسية تمنعه من ممارسة صلاحياته الحقيقية .

وهنا سنجد قضاء دستورياً مشوهاً تابعاً لسلطات الدولة يبرر لخرق ومخالفة الدستور ولايقوم بحماية الدستور من التغول بل سيشرعن تغول سلطات الدولة على الدستور وهذا مانخشاه.

والله الموفق .

› عبدالرحمن علي الزبيب

■ عضوالهيئة الاستشارية لوزارة حقوق الانسان ومسئول شئون النيابة العامة بنقابة موظفي القضاء.

تلفزيون عدن

(49) عاماً من العطاء

ها نحن في الحادي عشر من سبتمبر نحتفي بالذكرى التاسعة والأربعين لأول بث تلفزيوني لقناة عدن الفضائية يوم 11 / 9 / 1964م (ابيض واسود) وهو أول بث على مستوى الجزيرة والخليج، كنت حينها صغيرا في العمر لازلت أتذكر مسلسل الهارب الذي كان أول مسلسل مدبلج عربي بصوت المذيع عبدالرحمن باجنيد الذي كنا نتابعه دون انقطاع وأصوات طلقات الرصاص تلعلع في أحياء عدن بين الثوار البواسل والمستعمر وتشعر حينها ان سياسة المستعمر بث مسلسلات تلهي جماهير الشعب اليمني عن قضيته الأساسية العادلة والمشاركة الفاعلة في الكفاح المسلح لكن هذه السياسة لم تفلح لان الشغف التحرري من المستعمر قد وصل أوجه.

المهم هو أن عدن كانت السباقة في كل ما هو جديد وكانت منبراً ثقافياً وفنياً و ولادة للشعراء والأدباء والفنانين في خضم الثورة الوطنية التحررية واكبتها ثورة أدبية وفنية أغنت التراث والأدب والفن اليمني بأجمل القصائد والأغاني ذات الفن الأصيل والدراما التي كانت عدن مولدها الأول على مستوى الجزيرة والخليج وكل من عاش ذلك الزمن يتذكر عيشة عرور.

كان لقناة عدن التلفزيونية دور مهم ورائد في انتعاش الروح الثقافية والفكرية والفنية للمدينة وتوافد إليها المفكرون والأدباء والفنانين ليكتسبوا منها الجديد والأحسن والاهم هو التوثيق الذي مكن لهذه القناة ان تمتلك مكتبة فنية غنية بالإرث الفني والإبداعي والثقافي اليمني تجمع على مدى خمسين عاما.

كلنا نتذكر محمد عمر بلجون وحسن الصافي وعلي با شادي وعبد الحميد سلام و عبدالرحمن بلجون وعديلة بيومي ومحمد مدي وجمال الخطيب وفوزية غانم وعديلة إبراهيم وعبد القادر سعيد وكثيرين لا تسعني الذاكرة لتذكرهم فليعذرني ذووهم ولكنهم قامات أوجدتهم عدن وأغنوها بإبداعهم، هذه هي عدن الرائدة بالثقافة والفن والإبداع فاتحة ذراعيها لكل شغوف بالمزيد من التطور الثقافي والفني .

هنيئا لك عدن تاريخك الناصع ودورك التنويري والثقافي للمنطقة لكن ماذا كان جزاؤك وبماذا كرموك بطمس هذا التاريخ الجميل بل بنزع حلتك الجميلة التي ارتديتيها على مدى مائة عام وأكثر ونهبوا المكتبة الفنية للتلفزيون الإرث الفني والثقافي على مدى خمسين عام تم طمسه والعبث به وسرق منه ما سرق لقنوات فضائية خاصة بهم والقضاء والعبث بما تبقى وإتلافه في مخازن غير مخصصة لهذه الثروة التي لا تقدر بالمال أي سوء الحفظ والإهمال المتعمد هو مسلسل تدمير عدن ثقافيا واقتصاديا، حقد دفين ساعدهم فيه للأسف بعض من احتضنتهم ورعتهم عدن ومن يعتبرون من أبنائها لأننا لو أخلصنا لعدن لن يستطيع كائن من كان أن يشوهها.

› أحمد ناصر حميدان

علينا أن نشكل حصنا منيعا للدفاع عن تاريخ هذه المدينة ومؤسساتها التاريخية العريقة كقناة عدن التلفزيونية التي أصبحت فضائية هامشية ونعيد لها حقوقها المنهوبة ومحاكمة المتسببين بالضرر لتعود عدن لمجدها وتاريخها العريق عدن السباقة بكل ما هو جديد عدن مدينة التنوير والثقافة عدن الحضارة عدن الخير عدن فاتحت اذرعها للجميع واحتضنت الجميع ورعت الجميع متى نحتضنها ونرعاها.

إلى متى هذه الفوضى ؟!

› أحمد عبدربه علوي

لا صوت يعلو على صوت الحوادث والأحداث الجارية في بلادنا بحسب ما تنشره الصحف المحلية التي تواصل نشرها، وأصبحت لها الصدارة على ما عداها من مواضيع صحفية أخرى، ونشعر بالحسرة كثيراً حينما نقرا أخبار تلك الأحداث المزعجة التي تسيء إلى سمعة بلادنا ونصاب بالذهول لحدوثها.. ونتساءل إلى متى ستستمر هذه الحوادث الفوضوية غير المسؤولة التي انتشرت في أكثر من محافظة من محافظات الجمهورية وبالذات العاصمة؟ وإلى متى سيستمر هذا التطاول الهمجي على أجهزة الدولة ومؤسساتها.

وأين هيبة الدولة؟ ومن هو المسؤول عن هذا الوضع الذي وصلنا إليه؟

كل يوم نسمع عن حادثة إما اغتيال أو تفجير أنبوب نفط أو تحطيم وتعطيل المنظومة الكهربائية أو اختطاف أو تقطع للطرق وإغلاقها من اجل تحقيق مطلب لا علاقة له بالسياسة بل قضية إجرامية موجودة بين يدي القضاء للحكم بشأنها.. أو اقتحام مكاتب البريد بالقوة في كل من صنعاء وعدن من عصابة مسلحة مجهولة، أو كالقاضي رئيس نيابة استئناف المكلا الذي تم اختطافه من قبل مجموعة مسلحة وغيره.. وغيره الأمر الذي يثير الدهشة والحيرة معاً من هذه التصرفات الخاطئة غير المسؤولة.

ما هذا الذي يحدث على أرض اليمن وبين أبنائها؟ لقد وصل بنا الأمر إلى مرحلة عجز المواطن عن ممارسة حياته بشكل طبيعي وعدم قدرته على التنقل بين المحافظات بحكمه الخوف في كل تفاصيل حياته وتفكيره.. والسبب وراء ذلك عدم توفر الأمن والأمان في الطرق وكذا عدم وضوح الرؤية السياسية.. وواقع اقتصادي ينهار بشكل مرعب.. وبلطجة فكرية وأخلاقية من مختلف الفئات وفي كل القطاعات حتى بين أساتذة الجامعات الذين وصل بهم الأمر إلى هذا الحال كما أنه لابد من الإقرار والاعتراف بأن بعض وسائل الإعلام لعبت دوراً سلبياً في زيادة حالة التوتر والخوف لدى المواطن اليمني من خلال الحديث المتواصل في السياسات ونفور وصراعات الأحزاب والجماعات السياسية كما لعبت دوراً غريباً في تسخين الرأي العام، وأيضاً هناك رجال دين تفرغوا للبحث عن مجد سياسي بدعوى الجهاد وليس من أجل توعية المواطن وتذكيره بأن إنقاذ الوطن وإعماره هو واجب وفرض شرعي قبل أي شيء آخر، إن الكل مذنب في هذا الأمر ويتحمل وزر ما وصلنا إليه بسبب حشر الدين في السياسة، مما ينذر بعواقب مخيفة ومرعبة قد تكون كارثة تقضي على هذا الوطن ويكون مشهداً مفتوحاً على مجهول يمكن أن يهدد المسار الديمقراطي والحوار الوطني الشامل.. الخ.

إن الضغوط التي يعيشها المواطن اليمني من المؤكد سوف تكون لها تبعات نفسية لن تمحى لسنوات طويلة. أن أحد حقوق اليمنيين على الدولة الشعور بالأمن وأن تسير حياتهم بشكل طبيعي وهذا شيء أساسي. إن مثل هذه النماذج المختصرة من الفوضى وعدم استقرار الأمن.. اليست هذه هي الفوضى بذاتها التي نسمع عنها؟ اليس هذا استهتاراً بالأجهزة الأمنية المعنية وبمؤسسات الدولة؟!.

اليست من الهمجية والتخلف الاعتداء على رئيس الحكومة وتخريب أنابيب النفط وضياع ملايين الدولارات في الصحراء؟ ثم أين القانون إذن طالما وأحد رجال القانون وهو رئيس نيابة استئناف المكلا شخصياً تعرض للخطف من قبل مجموعة خارجة عن القانون؟ لماذا نسمح لهؤلاء بالتطاول على مكتسبات الدولة، ونحن لدينا جيش كبير، كبير ورجال أمن أعدادهم كثيرة، كثيرة أين هم أثناء هذه الأحداث؟.

لقد أصبح لافتاً للنظر بشدة ذلك التصاعد المستمر لحالة الانفلات العام والخروج على القانون وفوضوية البلطجية والعنف وإغلاق الطرق وتعكير سكينة المواطنين الخ.. الخ ونحن نتفرج بدون حسم وحزم بحجة أننا بلد ديمقراطي مع أن الديمقراطية ليس لها أدنى علاقة بمثل هذه الممارسات الخاطئة الشائنة، إلى متى ونحن في هذه المعمعة من فوضوية هؤلاء الناس الذين لاتهمهم مصلحة سمعة البلاد ولا المصلحة الوطنية العامة بل كل همهم هو السعي الحثيث نحو تحقيق مصالحهم الشخصية (ومن بعدي الطوفان !).

لقد ضجت الناس من انتشار وشيوع حالات التعدي وما يجرى ويدور من إرباكات واختلالات أمنية أدت إلى تعطيل مصالح الناس والدولة وإلحاق أضرار فادحة كتخريب وقطع أسلاك الكهرباء وما يصاحب ذلك كله من ترويع المواطنين جراء هذه الأعمال الهمجية المتخلفة من قبل الخارجين على القانون (OUT LAWS PEOPLE) وتهديد واضح للأمن والاستقرار وتعطيل الأجهزة الحكومية والخدمات والإضرار بمصالح عموم الناس، أصبح مثيراً للانتباه .. إن تكرار هذه الحالات وتسارع وتيرتها وانتشارها بصورة فجة ومحبطة قد أعطت انطباعاً عاماً بأن القاعدة في السلوك والتصرف أصبحت خارج إطار الانضباط وبالمخالفة لجميع القوانين والقواعد الأخلاقية والاجتماعية وفي غيبة شبه كاملة لهيبة الدولة وغياب تام لجميع وسائل الردع المادية أو المعنوية للأجهزة المعنية بأمن وأمان المواطنين وانضباط الشارع لكونه مسألة يجب عدم السكوت عليها مهما كانت الأسباب ومهما كان الثمن لأن الدولة يجب ان تكون لها هيبتها وان تكون الأمور تحت السيطرة دائماً وأبداً وتحت أي ظرف كان فنحن في اليمن نتفاخر دائماً بأننا دولة لها وزنها وثقلها وأهميتها. دولة المؤسسات والقانون وان بلدنا واحة أمنية عز نظيرها لكن في الآونة الأخيرة بعد ان سمح لهم ان يعبروا عن رأيهم بكل حرية وديمقراطية إلا إنهم وللأسف فهموها خطأ مما أدى إلى تغير الأمور كثيراً وأصبحت الفوضى تعم العديد من المناطق بدون ان نسمع عن أي إجراء صارم من جانب الحكومة.

للأسف الشديد ان تراخي الأجهزة المعنية يولد الفوضى وهذا التراخي مع الأسف موجود وليس له أي مبرر فعندما يعتقل مواطن على خلفية جنائية. إجرامية أو تخريبية يتظاهر ذووه أو يختطفون شخصاً أجنبياً أو يفجروا أنبوب النفط لإطلاق سراحه ويغلقون أو يعملون على قطع الطرق، ويمنعون السيارات وينهبونها.

منذ متى كنا نعرف هذا النوع من الممارسات في بلادنا، واين هي وزارة الداخلية وأجهزتها المعنية؟ أليست من مهماتها الاساسية حفظ الأمن والنظام وعدم السماح لأي كان بالتعدي على الممتلكات العامة والخاصة؟ هذه الفوضى يجب ان تتوقف وهذا الاستهتار يجب ايضاً ان يتوقف ويجب ان يعود وطننا كما كان بلداً آمناً ولا نسمح لأي كائن مهما كانت صفته ان يتعدى على أمننا وأمن الوطن .. وبالطبع هناك وقائع واحداث أخرى كثيرة ومتنوعة لكنها لا تقل عما ذكرناه في تأثيرها السلبي على مجريات الحياة اليومية ويجب السعي لوضع حد لما نحن فيه من انفلات وفوضى وغيبة للقانون.

لماذا نصر على الا يتقدم وطننا خطوة إلى الأمام بترك العادات البالية (هجر الابقار وتحكيم قبلي وعدم التقيد بالقوانين النافذة وتزويج القاصرات والفساد والمحسوبية الخ .. الخ). و بعد ان وضعنا قدمنا على الطريق الصحيح وأن نجتمع على كلمة سواء خلف رئيسنا وقائدنا النظيف (أبو جلال) حتى وان اختلفنا معه ونتقي الله في وطننا حتى ولو من أجل ابنائنا حتى لا يلعنونا إذا سرنا في غينا وضلالنا وضيعنا البلاد بهذه الخلافات والمناكفات والمحاصصة الفارغة. التي في معظمها لا تجافي الصحيح وينبغي الا تفسد للود قضية وإلا تشق وحدة المجتمع إذا خلصت النوايا ووضعنا مصلحة الوطن أولاً واخيراً ؟.

ومعذرة هذا هو وطني .. وهذه هي أرضي .. لانه عيب ان نقول: باننا كنا نعيش أيام حكم علي عبدالله صالح في دولة بلا حرية .. والآن بعد ثورة الربيع العربي نعيش حرية بلا دولة وهو أخطر ما نواجهه في هذه المرحلة فلا يوجد أبداً في العالم كله حرية غير مسؤولة مثل التي تحيط بنا .. وقديماً قالوا (أنت حر مالم تضر) وهذه الحرية الكريهة لا تخدم سوى اعدائنا لانها تعني الفوضى التي تضرب اوصال المجتمع وتهدم قيمه ومؤسساته وعقول مواطنيه.

نحتفظ بدماء جراحنا

يبدو إن ما سمي بالخريف العربي قد أقتحم خصوصياتنا وأفسدها وبدأنا نلمس عوائق تلك الفوضى بين تفاصيل يومياتنا فسيأتي اليوم الذي نرى فيه الابناء رافعين لافتات أرحلوا لوالديهم، والازواج والزوجات يتبادلون تلك الرايات المطالبة بالرحيل.

وأخذني حديث النفس الى تجمعنا الشهري أنا وصديقاتي المقربات والذي ناهز العشرين عاماً وأنا في طريقي إليه.

لو وصلت ووجدت تلك اللوحات التي تطالب برحيل بعضنا لمجرد الاختلاف بالرأي .

تبسمت عندما دخلت وبدا كل شيء على ما تعودنا عليه مرتباً وأنيقاً كما نرغب.. أخذت مكاني بينهن رميا ليس بجسدي، وإنما بما أحمله من هموم ،وآلام أثقلت كاهلي ..ارتفعت الاصوات بالكلام، أو بإلقاء النكت ذات النكهة السياسية ...إلا من توسطتهما التفت يمينا وشمالا ولاحظت بأن سلمى صامتة ولم تفتح فمها بكلمة... وعزيزة كعادتها لم تتثاءب ولم تبد عدم المبالاة ببعض التفاصيل التي نتفق عليها... فما لبثت بتحسس خاتمي وقلت بصوت مرتفع... تلوث الزمن بانهزام جيل المبادئ من الزمن الجميل .

فردت سلمى بنفس مستوى صوتي : ما بني على باطل فهو باطل .

انفجرت عزيزة قائلة بصوت أعلى قطبت حاجبي على أثره: لهذا تنتهي أغلب حكايتنا بالفشل ....هنا ردت سلمى بعد أن لمحت عيناي برسالة سريعة وكأنها تطلب تأييدي : لقد ذهب جيل المبادئ والزمن الجميل ،وأختلط الحابل بالنابل، وأصبحنا ننام على فتنة ،ونقوم على فتنة .

وأخذت عزيزة تنهيدة قوية وقالت بألم :الى أين نتجه ونحن نلهث خلف مجهول...!!؟وقتها التقطت أصابعهن من الجو وتشابكنا بقوة ليخف كل ذلك التوتر وحدثتهن : بأنه يجب إلا نفقد الثقة بالله أبداً، ولابد أن نستمر بإرسال أمانينا إلى السماء وننتظر الوعد بالإجابة كما وعدنا بكتابه الكريم .

ردت سلمى : نحن نعيش نفس تفاصيل حرب العراق.

وهزت عزيزة رأسها مؤكدة كلام صديقتنا سلمى وأكدت: بأنها غاضبة لموضوع اجتماع الجامعة العربية التي خذلت العراقيين من قبل ...معللة بأنه مؤلم جدا بأن تكون الجامعة العربية التي تبنت حلم الوحدة العربية لا تمت الى واقعنا بصلة... لحظتها أرخيت أصابعي لتحرير أصابعهن وأغمضت عيني على نفس عميق، وشريط مؤلم جداً فقبل العراق كان هناك فلسطين، وبعد العراق كان هناك اليمن ،وتونس ،ومصر، وليبيا، واليوم سوريا... طعنات غدر لا تمحى وأنين وانكسار لا يتوقف ومازالت الصرخة تبحث عن أذن المعتصم ونخوته... في نفس اللحظة تذكرنا كم من ألم تألمنا ونحن نداوي جرحاً يحتفظ بدمه ولم ندعه ينزف ... بينما غيرنا يتألمون من جراح تنزف بغزارة.

› زعفران علي المهنأ